

اعتقلت السلطات التونسية صحفيين اثنين بتهمة المساس من الأخلاق الحميدة، وسط غضب صحفيي تونس والقوى العلمانية واليسارية.

فقد ذكرت مصادر إعلامية وقضائية تونسية اليوم الخميس أن الأمن التونسي اعتقل أمس الأربعاء صحفيين تونسيين على خلفية نشر صورة للاعب كرة قدم ألماني من أصل تونسي وهو يحتضن عارضة أزياء عارية. وقال توفيق نويرة الصحفي بصحيفة "التونسية" اليومية "إن عملية الاعتقال التي قام بها ثلاثة من أفراد الأمن بالزري المدني، شملت مدير الصحيفة نصر الدين بن سعيدة، ورئيس التحرير الحبيب القيزاني"، مشيراً إلى أنهما لا يزالان في السجن بانتظار عرضهما اليوم الخميس على قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بتونس العاصمة، للتحقيق معهما حول التهمة المنسوبة إليهما، وفقاً ليونايتد برس إنترناشونال.

وأوضح نويرة أن الصحيفة قد نشرت أمس الأربعاء صورة للاعب كرة قدم سامي خضيرة التونسي الأصل والذي يحمل جنسية ألمانية وهو يحتضن زوجته عارضة أزياء المعروفة وهي عارية، تحت عنوان "صورة اللاعب التونسي سامي خضيرة تهز إسبانيا".

واستنكر نويرة اعتقال الصحفيين، مشيرة إلى أنها المرة الأولى التي يعتقل فيها صحفي ونسي بهذه التهمة، كما انتقد عرض الصحفيين على فرقة ما يُعرف في تونس بـ"إدارة الجرائم المستحدثة" التي تأسست بعد ثورة 14 يناير التي أطاحت بنظام ابن علي، وفقاً لوكالة يونايتد برس إنترناشونال.

ومن جانبها نددت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين باعتقال الصحفيين بتهمة المساس من الأخلاق الحميدة، واعتبرت أنه "تعسف في استعمال القانون باعتبار أن اعتقال الصحفيين المذكورين تم بناء على مواد القانون الجزائي، وليس المرسوم 115 المتعلق بحرية الصحافة"، فيما وصفت النقابة العامة للثقافة والإعلام التونسية قرار الاعتقال بأنه ضرباً لحرية التعبير، واعتبرت أنه "تعسف واضح على الصحفيين، وإجراء متسرع ينم عن محاولات لإرباك المهنة الصحفية"، وحذرت في المقابل من أن تكون محاكمة الصحفيين المعتقلين تمهيداً لمحاكمات مماثلة لصحفيين آخرين.

هذا وقد أكد مصدر قضائي تونسي أن النائب العام بالمحكمة الابتدائية بتونس العاصمة، هو الذي أصدر الأمر لفرقة الجرائم المستحدثة بإعتقال الصحفيين ولم يتلقى شكوى من أية جهة، مشيرة إلى أن التحقيق سيجري وفقاً للمادة 121 من القانون الجزائي التونسي الذي يحجر بيع وترويج النشرات والكتابات التي من شأنها تعكير صفو النظام العام والنيل من الأخلاق الحميدة.

يذكر أن تونس تشهد حالة من الجدل الكبير بين القوى السياسية والمجتمعية، حيث كانت تونس وخلال فترة حكم ابن علي التي استمرت سنيناً طويلة دولة علمانية تحارب كافة أشكال التدين والالتزام حتى وصل الأمر إلى محاربة الصلاة، وفور سقوط نظام ابن علي برز التيار الإسلامي التونسي كقوة سياسية كبيرة وتجلّى ذلك في الانتخابات الماضية.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 16/02/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfaraag.com